الدورة الثانية للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية التابعة للجنة الزراعة

إجراءات المراسلات الخطية

البند 2–4: تعميم المساواة بين الجنسين وإدماج الشباب والشعوب الأصليّة والفئات الضعيفة في قطاع الثروة الحيوانية

ردّ الأمانة على التعليقات الخطية الواردة من الأعضاء حتى تاريخ 3 يوليو/تموز 2024

تعرِب الأمانة عن تقديرها للتعليقات الواردة من الأعضاء بشأن البند 2–4 من جدول الأعمال. وقد وردت تعليقات من كندا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة عضوًا (تؤيد ألبانيا والجبل الأسود ومولدوفا هذا البيان أيضًا)، وسويسرا، والفلبين، وماليزيا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتشير المنظمة مع التقدير إلى تسليط الضوء على أهمية تخصيص الموارد الكافية من أجل تعزيز الوعي والقدرات لدى الممارسين في مجال التنمية وموظفي المنظمة العاملين في قطاع الثروة الحيوانية في ما يخص اعتماد نهج شامل تجاه المساواة بين الجنسين والشباب والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة. وسوف يسمح هذا أيضًا بإجراء تقييم أفضل للسياق الاجتماعي والثقافي المحلي وتصميم تدخلات تستهدف مختلف الاحتياجات والأولويات لدى الأشخاص، باستخدام نهج يراعي المساواة بين الجنسين والعرق والعمر، والاستثمار في الكفاءة الثقافية والنُهج التشاركية.

وتدرك المنظمة أهمية الاستثمار في قدرات الشباب، من خلال جعل المناهج الدراسية أكثر جاذبية وعمليّة وتوجهًا نحو الميدان، واعتماد نهج "التعلم من خلال الممارسة"، والاستثمار في مهاراتهم في مجالات الأعمال التجارية وريادة الأعمال.

وتثمّن المنظمة اقتراح وضع سياسات وإجراءات للوقاية من حالات التحرش والمخاوف المتصلة بالسلامة التي تواجهها النساء العاملات في قطاع الثروة الحيوانية، وحمايتهنّ منها والإبلاغ عنها.

وتلاحظ المنظمة مع التقدير التوصية بإدماج الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والشباب والشعوب الأصلية والأفراد الضعفاء بشكل منهجي في إطار التحوّل المستدام للثروة الحيوانية وخطة العمل العالمية ذات الصلة. ويمكن أيضًا النظر في إدراج توصيات سياساتية من صكوك لجنة الأمن الغذائي العالمي ذات الصلة. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لاستقطاب الشباب إلى قطاع الثروة الحيوانية من خلال تهيئة بيئة تمكينية أكثر ملاءمة والاستثمار في تعليمهم المستمر.

وقد أُحيط علمًا بالتعديل المقترح على "الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية"، الذي يطلب أيضًا من المنظمة توثيق دراسات الحالة الجيّدة والنُهج المثبتة لإدماج المساواة بين الجنسين والشباب والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة في قطاع الثروة الحيوانية، وسيرد في مسودة الموجز الذي أعده الرئيس.

وستواصل المنظمة دعم جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والعمر وتحليلها من أجل تعميق فهم مصادر التمييز في قطاع الثروة الحيوانية وتوليد الأدلة اللازمة لصنع السياسات والاستثمارات في هذا القطاع.

وترحّب المنظمة بالتوصية بتشجيع المبادرات التي تضمن نشر المعارف الحاسمة للشعوب الأصلية واعتمادها، وتذكّر بالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني التي يمكن أن تساعد الأعضاء على تعزيز الاعتراف القانوني وتخصيص حقوق الحيازة وواجباتها للشعوب الأصلية.

وتشير المنظمة مع التقدير إلى أهمية توفير فرص متساوية للنساء العاملات في قطاع الثروة الحيوانية للحصول على الموارد والتدريب والتمويل والتكنولوجيا. فذلك من شأنه أن يلبي الاحتياجات المحدّدة للفئات الأضعف وأن يقلّل من آثار الصدمات والمخاطر في الأزمات الإنسانية من خلال تدابير الاستجابة الطارئة الفعالة والشاملة.

وفي ما يتعلق بطلب توضيحات بشأن منهجيات تغيير السلوك، فإنها تشمل النهج التحويلي الجنساني والمتقاطع (GITA)، نظام تعُّلم العمل بشأن القضايا الجنسانية (GALS)، ومنهجية المحادثة المجتمعية (CC). وقد أُدرجت المراجع التي تقدّم مزيدًا من المعلومات عن هذه المنهجيات في الوثيقة المعروضة للمناقشة COAG:LI/2024/5.